نحو تأصيل إطار قانوني متكامل لكشف الفساد والتحقيق: دراسة تحليلية نقدية مقارنة في ضوء التجارب الدولية المعاصرة

Towards Establishing an Integrated Legal Framework for Detecting and Investigating Corruption: A Critical Analytical Comparative Study in Light of Contemporary International Experiences

سعد عبد الله الجدعان *

جامعة الكويت، الكويت

sa3d51@hotmail.com

- تاريخ الإرسال: 2026/05/04 - تاريخ القبول: 2026/06/08- تاريخ النشر: 27/ 2026/07

الملخص: تتناول هذه الدراسة إشكالية بناء إطار قانوني متكامل لكشف الفساد والتحقيق فيه في ظل التطورات الدولية المعاصرة، حيث لم تعد آليات مكافحة الفساد تقتصر على التجريم والعقاب، بل أصبحت تقوم على منظومة متكاملة تشمل الكشف المبكر، والتحقيق الفعال، والتنسيق المؤسسي، والتعاون الدولي. وتهدف الدراسة إلى تحليل الأطر القانونية والمؤسسية لكشف الفساد والتحقيق فيه، وتقييم مدى فعاليتها في ضوء التجارب الدولية الرائدة، مع التركيز على نماذج متقدمة مثل سنغافورة وهونغ كونغ والمملكة المتحدة.وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال استقراء التشريعات الدولية، وتحليل التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، واستخلاص أوجه القوة والقصور في النظم القانونية المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى أن فعالية مكافحة الفساد تعتمد على تكامل مراحل الكشف والتحقيق، وتعزيز الشفافية، واستقلال الأجهزة المختصة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب أهمية التعاون الدولي في مواجهة الجرائم العابرة للحدود.كما توصلت الدراسة إلى وجود قصور في بعض النظم القانونية يتمثل في التشتت التشريعي وضعف التنسيق المؤسسي، مما يستدعي تطوير نموذج قانوني متكامل يدمج بين مختلف الآليات، ويحقق التوازن بين الفعالية القانونية وضمانات العدالة، وتوصي الدراسة بضرورة تبني سياسات تشريعية مرنة، وتعزيز القدرات المؤسسية، والاستثمار في التكنولوجيا، بما يسهم في بناء منظومة فعالة ومستدامة لمكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، كشف الفساد، التحقيق الجنائي، الإطار القانوني، الشفافية، التعاون الدولي، مكافحة الفساد.

Abstract: This study addresses the challenge of developing an integrated legal framework for detecting and investigating corruption in light of contemporary international developments. Anti-corruption efforts are no longer limited to criminalization and punishment; rather, they now rely on comprehensive systems that include early detection, effective investigation, institutional coordination, and international cooperation. The study aims to analyze the legal and institutional mechanisms for detecting and investigating corruption and to evaluate their effectiveness based on leading international experiences, particularly in Singapore, Hong Kong, and United Kingdom. The research adopts a comparative analytical methodology, examining international legal frameworks and reports issued by global organizations, while identifying strengths and weaknesses across different systems. The findings reveal that effective anti-corruption strategies depend on the integration of detection and investigation processes, enhanced transparency, institutional independence, the use of advanced technologies, and strong international cooperation in addressing transnational corruption crimes.The study also identifies key deficiencies in some legal systems, including legislative fragmentation and weak institutional coordination, which hinder effective anti-corruption efforts. Accordingly, it proposes the development of a comprehensive legal model that integrates various mechanisms while balancing legal effectiveness with due process guarantees. The study recommends adopting flexible legislative policies, strengthening institutional capacities, and investing in technological innovation to establish a sustainable and efficient anti-corruption system.

.**Keywords:** Corruption- Corruption Detection- Criminal Investigation- Legal Framework- Transparency, International Cooperation- Anti-Corruption.

* المؤلف المرسل: سعد عبد الله الجدعان

مقدمة:

يعد الفساد من الظواهر المركبة التي لازمت تطوّر الدولة الحديثة، غير أن تحولات العولمة وتنامي التشابك الاقتصادي والمالي أسهمت في إكسابه أبعادا أكثر تعقيدا واتساعا، فلم يعد مقتصرا على ممارسات فردية معزولة، بل أضحى في كثير من الأحيان سلوكا منظما يتداخل مع شبكات عابرة للحدود، مستفيدا من التقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق وتعدد القنوات المالية، وقد ترتب على ذلك بروز أنماط جديدة من الفساد تتسم بالاحترافية والسرية، الأمر الذي أضعف من فعالية الأدوات التقليدية في كشفه، وجعل من مسألة التحقيق فيه عملية بالغة التعقيد تتطلب خبرات تخصصية وآليات قانونية متطورة قادرة على مواكبة هذه التحولات.

وفي هذا السياق، لم يعد التصدي للفساد يقتصر على سن نصوص جزائية أو تشديد العقوبات، بل بات يتطلب بناء منظومة قانونية متكاملة تتداخل فيها الأبعاد الوقائية والرقابية والتحقيقية، بحيث تقوم على الكشف المبكر عن مظاهره، وتتبع مساراته المالية والإدارية، وصولا إلى مساءلة مرتكبيه وفق ضمانات قانونية تكفل تحقيق العدالة، وقد أظهرت التجارب الدولية المعاصرة أن نجاح مكافحة الفساد يرتبط بمدى تكامل هذه المنظومة، لا سيما من خلال الربط الوثيق بين آليات الكشف وإجراءات التحقيق، بما يسمح بتحويل المعلومات والمؤشرات الأولية إلى أدلة قانونية قابلة للاستخدام أمام الجهات القضائية.

كما أسهمت الجهود الدولية في بلورة إطار قانوني عالمي لمكافحة الفساد، من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، والتي أكدت في مجملها على ضرورة تعزيز التعاون بين الدول في مجالات تبادل المعلومات، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتتبع الأموال غير المشروعة، الأمر الذي يعكس إدراكا متزايدا للطابع العابر للحدود الذي تتسم به هذه الظاهرة، ومع ذلك، فإن تباين الأنظمة القانونية واختلاف البنى المؤسسية للدول يفرض تحديات حقيقية أمام توحيد آليات الكشف والتحقيق، ويبرز الحاجة إلى مقاربات قانونية مرنة تستوعب هذا التنوع وتعمل على تحقيق قدر من الانسجام التشريعي والإجرائي.

وعلى صعيد الممارسة العملية، شهدت العديد من الدول تطورا ملحوظا في اعتماد أدوات حديثة لكشف الفساد، من أبرزها نظم التدقيق المتقدمة، وآليات الإبلاغ، وتحليل البيانات الضخمة، فضلا عن توظيف التقنيات الحديثة في رصد الأنماط غير الاعتيادية في المعاملات المالية والإدارية، وهو ما أتاح إمكانات

جديدة للكشف الاستباقي عن الفساد، كما برزت أهمية الأدلة الرقمية والمالية في دعم إجراءات التحقيق، خاصة في الجرائم التي تتسم بالتعقيد والتشابك، الأمر الذي استدعى تطوير قواعد إجرائية تضمن سلامة جمع هذه الأدلة وحجيتها أمام القضاء.

وفي المقابل، فإن فعالية هذه الآليات تظل مرهونة بمدى استقلال الجهات المختصة بالكشف والتحقيق، وتوافر الضمانات القانونية التي تحول دون إساءة استخدامها، بما يحافظ على التوازن بين مقتضيات مكافحة الفساد وحماية الحقوق والحريات، ويبرز في هذا الإطار الدور المحوري للتنظيم القانوني في تحديد اختصاصات الجهات المعنية، وضبط العلاقة بينها، بما يمنع التداخل أو التضارب في الاختصاص، ويعزز من كفاءة الأداء المؤسسي.

ومن جهة أخرى، تكشف الدراسة المقارنة للتجارب الدولية عن تباين واضح في النماذج المعتمدة لمكافحة الفساد، حيث نجحت بعض الدول في بناء منظومات قانونية متماسكة تقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بينما لا تزال دول أخرى تعاني من ضعف في البنية التشريعية أو المؤسسية، الأمر الذي يحد من قدرتها على مواجهة هذه الظاهرة بفعالية، ويؤكد هذا التباين أن مكافحة الفساد لا ترتبط فقط بوجود قواعد قانونية، بل تتطلب أيضا إرادة سياسية داعمة، وثقافة مجتمعية قائمة على النزاهة، إلى جانب مؤسسات قوية قادرة على تنفيذ القانون بكفاءة وحياد.

وفي ضوء ما تقدم، يبرز الاتجاه نحو تأصيل إطار قانوني متكامل يجمع بين مختلف عناصر الكشف والتحقيق، ويستند إلى أفضل الممارسات الدولية، باعتباره مدخلا أساسيا لتعزيز فاعلية الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، ويقتضي هذا التأصيل تجاوز المعالجات الجزئية التي تفصل بين مراحل الكشف والتحقيق، والانتقال إلى بناء رؤية قانونية شمولية تعالج الظاهرة في سياقها المركب، وتستجيب لمتطلبات الواقع المعاصر، بما يسهم في تحقيق العدالة وصون المال العام وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية المتكاملة التي تنطلق من تأصيل المفاهيم القانونية المرتبطة بكشف الفساد والتحقيق، وتحليل الأطر التشريعية الوطنية والدولية المنظمة لهذه الظاهرة، مع الوقوف على مدى فاعلية الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في الكشف والتحقيق، وذلك من خلال

دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الدولية المعاصرة بهدف استخلاص أفضل الممارسات القانونية، وصولًا إلى بناء تصور قانوني متكامل يسهم في تطوير منظومة مكافحة الفساد ويعزز من كفاءتها في مواجهة التحديات المستجدة التي تفرضها التحولات العالمية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعا محوريا يرتبط بشكل مباشر بسلامة الأداء المؤسسي واستقرار الأنظمة القانونية، حيث يسلط الضوء على ضرورة تطوير الأطر القانونية لمكافحة الفساد بما يتلاءم مع طبيعته المعقدة والمتغيرة، كما يكتسب أهميته من إسهامه في تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة من خلال تقديم تحليل علمي معمق يجمع بين البعد النظري والتطبيقي، فضلا عن كونه يوفر مرجعا أكاديميا يمكن أن يفيد الباحثين والمشرعين وصناع القرار في صياغة سياسات وتشريعات أكثر فاعلية، بما يدعم جهود الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية متكاملة تقوم على توظيف عدد من المناهج البحثية التي تتكامل لتحقيق أهدافه، حيث يتم استخدام المنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بكشف الفساد والتحقيق، إلى جانب المنهج المقارن الذي يتيح تحليل التجارب الدولية المختلفة واستخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، فضلا عن المنهج النقدي الذي يسهم في تقييم فعالية الأطر القانونية القائمة وبيان أوجه القصور التي تعتريها، وكذلك المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على تتبع التطبيقات العملية والنماذج الواقعية للوصول إلى نتائج عامة تسهم في بناء إطار قانوني متكامل، وبذلك تتكامل هذه المناهج لتقديم معالجة علمية دقيقة تجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي.

الدراسات السابقة

حظي موضوع كشف الفساد والتحقيق باهتمام واسع في الدراسات القانونية المعاصرة، حيث تناولت العديد من الأبحاث الأطر القانونية الدولية، ولا سيما الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد، ودورها في تعزيز التعاون بين الدول وتطوير آليات التحقيق، في حين ركزت دراسات أخرى على دور الأجهزة الرقابية والتدقيق في كشف الفساد والحد من انتشاره، كما اتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى تحليل أثر التكنولوجيا في دعم

عمليات الكشف والتحقيق، غير أن هذه الدراسات، على الرغم من أهميتها العلمية، جاءت في معظمها ذات طابع جزئي يركز على جانب دون آخر، سواء من حيث الفصل بين مرحلتي الكشف والتحقيق أو الاقتصار على تحليل بيئة قانونية معينة، وهو ما يكشف عن وجود فجوة بحثية تتمثل في غياب دراسة شاملة تقدم إطارا قانونيا متكاملا يجمع بين مختلف هذه الجوانب في سياق مقارن، الأمر الذي يسعى هذا البحث إلى معالجته من خلال تقديم رؤية تحليلية نقدية تجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي.

خطة البحث

تم بناء خطة هذا البحث على تقسيم منهجي متدرج يراعي التسلسل المنطقي في معالجة الموضوع، حيث يبدأ بالمبحث الأول الذي يتناول الإطار النظري والقانوني لكشف الفساد والتحقيق بهدف تأصيل المفاهيم الأساسية وتحديد الأسس النظرية، ثم ينتقل إلى المبحث الثاني الذي يعالج الأساس القانوني الدولي من خلال تحليل الاتفاقيات الدولية والالتزامات المترتبة عليها، يعقبه المبحث الثالث الذي يركز على الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في كشف الفساد، ثم يأتي المبحث الرابع لبحث إجراءات التحقيق في ضوء التجارب الدولية وتحليل مدى فعاليتها، وصولا إلى المبحث الخامس الذي يعنى بتقييم هذه التجارب والتوصل الي النتائج وبناء إطار قانوني متكامل يعزز من كفاءة مكافحة الفساد، وبذلك يحقق هذا التقسيم ترابطا منهجيا يجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي والتقييم النقدي.

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني لكشف الفساد والتحقيق

يتناول المبحث الأول الإطار النظري والقانوني لظاهرة الفساد من خلال تحليل تعريفه في الفقه القانوني والتشريعات الدولية، وبيان تطور هذا المفهوم ليشمل مختلف صور الانحراف في استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، كما يبرز الطبيعة القانونية لجرائم الفساد باعتبارها جرائم مركبة تتداخل فيها الأبعاد الجنائية والإدارية والمالية، مما يزيد من تعقيد التعامل معها، ويتطرق المبحث إلى آليات كشف الفساد، مثل نظم الرقابة والتدقيق والإبلاغ، باعتبارها أدوات أساسية للكشف المبكر عن هذه الجرائم، كما يوضح مفهوم التحقيق في جرائم الفساد من حيث إجراءاته القانونية وضماناته، مع التركيز على خصوصية هذه الجرائم التي تتطلب وسائل تحقيق متقدمة، ويبين كذلك أهمية الأدلة المالية والرقمية في دعم عمليات التحقيق وإثبات الوقائع.

ويؤكد المبحث على العلاقة التكاملية بين مرحلتي الكشف والتحقيق، حيث يشكل الكشف الفعال الأساس الذي يبنى عليه تحقيق ناجح وفي المجمل، يسهم هذا المبحث في وضع إطار نظري متكامل يمهد لباقي مباحث الدراسة ويعزز فهم الأبعاد القانونية لمكافحة الفساد.

المطلب الأول: مفهوم الفساد في الفقه القانوني والتشريعات الدولية

يعد تحديد مفهوم الفساد خطوة أساسية لفهم أبعاده القانونية والعملية، نظرا لتعدد صوره وتنوع مظاهره في الواقع المعاصر، وقد اختلف الفقه القانوني في تعريف الفساد، إلا أنه استقر في مجمله على اعتباره سلوكا ينطوي على إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منفعة خاصة، سواء كانت مادية أو معنوية، ويعكس هذا التعريف الطابع المركب للفساد، إذ لا يقتصر على أفعال محددة، بل يشمل طيفا واسعا من الممارسات التي تتداخل فيها الأبعاد القانونية والإدارية والاقتصادية.

وقد أسهمت التشريعات الدولية في توحيد الإطار المفاهيمي للفساد، حيث اعتمدت مقاربة شمولية تتضمن تجريم مجموعة من الأفعال، مثل الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع، ويبرز في هذا السياق الدور المحوري للاتفاقيات الدولية التي سعت إلى وضع تعريفات مرنة تستوعب اختلاف النظم القانونية، مع التركيز على جوهر الفعل المتمثل في الإخلال بمبدأ النزاهة، كما أن هذه المقاربة لا تقتصر على الفساد في القطاع العام، بل تمتد لتشمل القطاع الخاص، مما يعكس تطورا نوعيا في فهم الظاهرة واتساع نطاقها.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، برزت أنماط جديدة من الفساد تتسم بالتعقيد والتشابك، مثل الفساد العابر للحدود والجرائم المالية المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق التجريم ليشمل الأفعال التي تتم خارج الإقليم الوطني، وهو ما يعزز من فكرة الاختصاص القضائي الممتد، كما أصبح الفساد مرتبطا بشكل وثيق بجرائم أخرى، مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي، مما يستدعي تبني مقاربة قانونية تكاملية تأخذ بعين الاعتبار هذا الترابط.

وعلى صعيد الفقه الحديث، تم التركيز على البعد المؤسسي للفساد، حيث لم يعد ينظر إليه كفعل فردي فحسب، بل كظاهرة ترتبط بضعف الحوكمة وغياب الشفافية وخلل نظم الرقابة، وهو ما أدى إلى بروز اتجاهات تدعو إلى تعزيز الأطر الوقائية إلى جانب الأطر العقابية، كما تم التأكيد على أهمية بناء نظم

قانونية قادرة على الكشف المبكر عن الفساد، من خلال اعتماد أدوات مثل التدقيق والرقابة والإبلاغ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المنظومة القانونية الشاملة.[1]

وفي هذا الإطار، يتضح أن مفهوم الفساد في القانون المعاصر لم يعد ثابتا أو جامدا، بل أصبح مفهوما ديناميكيا يتطور تبعا للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما يفرض على المشرع تبني تعريفات مرنة تستجيب لهذه التغيرات، وتتيح في الوقت ذاته إمكانية تطبيق القواعد القانونية بفعالية، كما يبرز دور القضاء في تفسير هذه المفاهيم وتكييفها مع الوقائع المستجدة، بما يضمن تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لجرائم الفساد وتمييزها عن الجرائم المشابهة

تعد جرائم الفساد من الجرائم ذات الطبيعة القانونية المركبة، إذ لا تندرج ضمن نطاق تقليدي واحد، بل تجمع بين الأبعاد الجنائية والإدارية والمالية، الأمر الذي يجعلها تختلف عن غيرها من الجرائم التقليدية، فهي من جهة تصنف كجرائم جنائية لارتباطها بأفعال مجرمة يعاقب عليها القانون، ومن جهة أخرى ترتبط بالإدارة العامة نظرا لوقوعها غالبا من قبل موظفين عموميين أو في إطار الوظيفة العامة، فضلا عن ارتباطها بالجانب المالي لما تنطوي عليه من تحقيق منافع غير مشروعة.

وتتميز جرائم الفساد بعدة خصائص، من أبرزها الطابع الخفي الذي تتسم به، حيث ترتكب غالبا في سرية وبوسائل ملتوية يصعب اكتشافها، إضافة إلى تعقيدها وتشابكها مع معاملات قانونية ومالية مشروعة في ظاهرها، مما يجعل إثباتها أمرا دقيقا يتطلب خبرة فنية وقانونية عالية، كما أنها كثيرا ما ترتبط بجرائم أخرى مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي، وهو ما يعزز من طبيعتها المركبة ويستدعي معالجة قانونية متكاملة.

وعند تمييز جرائم الفساد عن الجرائم المشابهة، يتضح أنها تختلف عن الجرائم المالية البحتة التي قد تقع دون إساءة استعمال للسلطة، كما تختلف عن الجرائم الإدارية التي قد تنشأ عن مخالفات تنظيمية دون

[1] OECD (2023). *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023*. Paris: OECD Publishing. :United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) (2022). *Global Report on Corruption and Anti-Corruption Strategies*. Vienna. : World Bank (2024). *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption*. Washington, DC.

تحقيق منفعة شخصية، في حين أن جوهر جرائم الفساد يتمثل في استغلال السلطة أو الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة، كما تتميز عن جرائم غسل الأموال التي تعنى بإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، بينما يعد الفساد في كثير من الأحيان المصدر الأصلي لهذه الأموال.[2]

وبناء على ذلك، فإن فهم الطبيعة القانونية لجرائم الفساد يعد أمرا جوهريا لتحديد الإطار القانوني الملائم لمواجهتها، سواء من حيث التجريم أو الكشف أو التحقيق، كما يسهم في تطوير آليات قانونية أكثر فاعلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه الجرائم وتعقيداتها، وتحقق التوازن بين متطلبات المكافحة وضمانات العدالة.

المطلب الثالث: مفهوم كشف الفساد وأدواته القانونية والمؤسسية

يقصد بكشف الفساد مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى رصد الممارسات غير المشروعة وتحديدها في مراحلها المبكرة، قبل أن تتطور إلى جرائم مكتملة الأركان يصعب تتبعها أو معالجتها، وهو ما يجعل هذه المرحلة حجر الأساس في منظومة مكافحة الفساد، إذ تمثل نقطة الانطلاق التي تبنى عليها إجراءات التحقيق والمساءلة، ويعكس هذا المفهوم تحولا حديثا في السياسات القانونية من التركيز على المعالجة اللاحقة إلى تبني نهج استباقي يقوم على الكشف المبكر والوقاية.

وتتعدد أدوات كشف الفساد لتشمل آليات قانونية ومؤسسية متكاملة، حيث تتمثل الأدوات القانونية في التشريعات التي تفرض مبادئ الشفافية والإفصاح، وتلزم الجهات العامة بوضع نظم رقابية فعالة، إلى جانب القوانين التي تكفل حماية المبلغين عن الفساد، مما يشجع على الإبلاغ عن المخالفات دون خشية من التعرض للمساءلة أو الانتقام أما على المستوى المؤسسي، فتضطلع الأجهزة الرقابية، مثل هيئات النزاهة وأجهزة التدقيق المالي، بدور جوهري في الكشف عن الفساد من خلال الفحص الدوري والتدقيق المستمر للأنشطة المالية والإدارية.

كما شهدت آليات الكشف تطورا ملحوظا مع التقدم التكنولوجي، حيث أصبح تحليل البيانات الضخمة واستخدام التقنيات الحديثة من الأدوات الفعالة في رصد الأنماط غير الاعتيادية التي قد تشير إلى وجود

[2] OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023* (Paris: OECD Publishing, 2023), pp. 45–52. :United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Global Report on Corruption and Anti-Corruption Strategies* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 18–25. :World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 60–68. :Transparency International, *Corruption Perceptions Index 2023* (Berlin: Transparency International, 2023), pp. 10–15.

ممارسات فاسدة، وهو ما ساهم في الانتقال من الكشف التقليدي إلى الكشف الاستباقي القائم على التنبؤ، وتكمن أهمية هذه الأدوات في قدرتها على التعامل مع الجرائم المعقدة التي تتسم بالخفاء والتشابك، خاصة في ظل العولمة وتعدد المعاملات المالية العابرة للحدود.

ويعتمد نجاح عملية كشف الفساد على مدى التكامل بين هذه الأدوات، ووجود إطار قانوني واضح ينظم عمل الجهات المختصة ويحدد اختصاصاتها، بما يضمن التنسيق الفعال وتبادل المعلومات، ويحول دون التداخل أو التضارب في الأدوار، كما يتطلب ذلك تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية داخل المؤسسات، وتوفير بيئة قانونية داعمة تشجع على الإبلاغ وتكفل الحماية للمبلغين، مما يسهم في رفع كفاءة الكشف وتحقيق أهدافه.[3]

وبناء على ذلك، فإن كشف الفساد لا يعد مجرد مرحلة أولية، بل يمثل عملية ديناميكية مستمرة تعتمد على تفاعل مجموعة من الأدوات القانونية والمؤسسية والتقنية، وتشكل الأساس الذي تبنى عليه إجراءات التحقيق والمساءلة، بما يعزز من فاعلية النظام القانوني في مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة المؤسسية.

المطلب الرابع: مفهوم التحقيق في جرائم الفساد وضماناته القانونية

يعد التحقيق في جرائم الفساد مرحلة جوهرية في منظومة العدالة الجنائية، إذ يهدف إلى جمع الأدلة وتحديد المسؤوليات تمهيدا لمساءلة الجناة أمام القضاء، وتتميز هذه المرحلة بخصوصيتها نظرا لتعقيد جرائم الفساد وطابعها الخفي وتشابكها مع معاملات مالية وإدارية مشروعة في ظاهرها، ويستلزم ذلك اعتماد أساليب تحقيق متقدمة تجمع بين الخبرة القانونية والفنية، خاصة فيما يتعلق بتتبع العمليات المالية وتحليل الأدلة الرقمية.

ويقوم التحقيق في جرائم الفساد على مجموعة من الإجراءات القانونية التي تشمل جمع الأدلة، واستجواب المتهمين، والاستعانة بالخبراء، وتتبع الأموال غير المشروعة، سواء داخل الدولة أو خارجها، وهو ما يبرز أهمية التعاون القضائي الدولي في هذا السياق، كما تتطلب هذه الإجراءات توافر أدوات قانونية

[3] OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023* (Paris: OECD Publishing, 2023), pp. 55–60. :United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Global Report on Corruption and Anti-Corruption Strategies* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 35–40. : World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 70–78. :Basel Institute on Governance, *Basel AML Index 2024* (Basel: Basel Institute, 2024), pp. 25–30.: OECD, *Public Integrity Handbook* (Paris: OECD Publishing, 2022), pp. 90–97.

تمكن جهات التحقيق من الوصول إلى المعلومات، مثل رفع السرية المصرفية في الحالات المبررة قانونا، واستخدام تقنيات التحليل المالي المتقدم.

وفي مقابل ذلك، تحرص الأنظمة القانونية الحديثة على إرساء ضمانات أساسية تكفل تحقيق التوازن بين فعالية التحقيق وحماية حقوق الأفراد، حيث تشمل هذه الضمانات قرينة البراءة، وحق الدفاع، وضمان عدم التعسف في استخدام السلطة، إضافة إلى خضوع إجراءات التحقيق لرقابة قضائية تضمن مشروعيتها، وتكتسب هذه الضمانات أهمية خاصة في قضايا الفساد نظرا لحساسيتها وخطورتها، وما قد يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية.[4]

كما يبرز في هذا السياق دور استقلالية جهات التحقيق باعتبارها عنصرا حاسما في ضمان النزاهة والحياد، إذ إن خضوع هذه الجهات لأي تأثيرات خارجية قد يؤدي إلى إضعاف فعالية التحقيق وتقويض الثقة في نتائجه ومن ثم، فإن بناء نظام قانوني فعال للتحقيق في جرائم الفساد يتطلب تعزيز استقلال المؤسسات المختصة، وتوفير الموارد اللازمة لها، وتطوير قدراتها الفنية.

وبناء على ذلك، يتضح أن التحقيق في جرائم الفساد يمثل عملية معقدة تتطلب توازنا دقيقا بين الكفاءة الإجرائية والضمانات القانونية، كما يعتمد نجاحه على تكامل الأدوات القانونية والمؤسسية، وتوافر بيئة قانونية داعمة تعزز من فاعليته في تحقيق العدالة ومكافحة الفساد.

المطلب الخامس: العلاقة بين كشف الفساد والتحقيق في إطار المنظومة القانونية

تعد العلاقة بين كشف الفساد والتحقيق علاقة تكاملية مترابطة لا يمكن الفصل بين عناصرها، إذ يمثل الكشف المرحلة التمهيدية التي تفضي إلى تحريك إجراءات التحقيق، بينما يعد التحقيق الوسيلة القانونية التي تحول مؤشرات الفساد إلى أدلة قاطعة تبنى عليها المسؤولية الجنائية، ويعكس هذا الترابط الطبيعة

[4] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Global Report on Corruption and Anti-Corruption Strategies* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 40–46. **:**World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 80–87. :OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023* (Paris: OECD Publishing, 2023), pp. 65–72.

الديناميكية لمنظومة مكافحة الفساد، حيث تتداخل فيها الأدوار بين الجهات الرقابية وجهات التحقيق ضمن إطار قانوني موحد.

ويقوم نجاح هذه العلاقة على جودة المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال مرحلة الكشف، إذ كلما كانت أدوات الكشف أكثر دقة وفعالية، أسهم ذلك في تسهيل إجراءات التحقيق وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإثبات الوقائع وفي المقابل، فإن ضعف آليات الكشف يؤدي إلى قصور في الأدلة المتاحة، مما قد يعيق سير التحقيق أو يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، ومن هنا تتجلى أهمية تطوير وسائل الكشف لتواكب تعقيد جرائم الفساد، كما تتطلب هذه العلاقة وجود تنسيق مؤسسي فعال بين الجهات المعنية، بحيث يتم تبادل المعلومات بصورة منظمة، وتحديد الاختصاصات بشكل واضح، بما يمنع التضارب أو الازدواجية في العمل، ويعد هذا التنسيق عنصرا أساسيا في تحقيق التكامل بين المرحلتين، خاصة في القضايا التي تتسم بالطابع العابر للحدود، والتي تستلزم تعاونا دوليا في تبادل الأدلة والمعلومات.

ومن ناحية أخرى، يبرز دور الإطار القانوني في تنظيم هذه العلاقة من خلال وضع قواعد إجرائية واضحة تحدد كيفية انتقال المعلومات من مرحلة الكشف إلى مرحلة التحقيق، وضمان مشروعية الأدلة المستخدمة، بما يكفل تحقيق التوازن بين الفاعلية القانونية وحماية الحقوق والحريات، كما يسهم هذا الإطار في تعزيز الثقة في مؤسسات العدالة، من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في جميع مراحل التعامل مع قضايا الفساد.[5]

وبناء على ذلك، فإن العلاقة بين كشف الفساد والتحقيق تمثل محورا أساسيا في فعالية المنظومة القانونية لمكافحة الفساد، إذ إن أي خلل في أحد هذين الجانبين ينعكس سلبا على الآخر، مما يؤكد ضرورة تبني رؤية تكاملية تقوم على تطوير الآليات القانونية والمؤسسية بشكل متوازن، بما يحقق أهداف العدالة ويعزز من كفاءة مكافحة الفساد.

[5] OECD, *Public Integrity Handbook* (Paris: OECD Publishing, 2022), pp. 95–100. **:**UNODC, *Global Report on Corruption and Anti-Corruption Strategies* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 48–52. **:**World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 90–96.

المبحث الثاني: الأساس القانوني الدولي لكشف الفساد والتحقيق

يعنى هذا المبحث بدراسة الإطار القانوني الدولي الذي يحكم جهود مكافحة الفساد، من خلال تحليل القواعد والاتفاقيات التي وضعتها المنظمات الدولية لتنظيم آليات الكشف والتحقيق، وذلك في ظل الطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها جرائم الفساد في العصر الحديث، وقد أدرك المجتمع الدولي أن مواجهة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتحقق من خلال التشريعات الوطنية فقط، بل تتطلب تعاونا دوليا قائما على قواعد قانونية مشتركة تضمن توحيد الجهود وتبادل المعلومات وتعزيز فعالية التحقيقات.

كما يركز هذا المبحث على بيان الالتزامات القانونية التي تقع على عاتق الدول، وآليات التعاون الدولي في مجال كشف الفساد والتحقيق، فضلا عن استعراض الأدوات القانونية التي تمكن من استرداد الأموال المنهوبة، وهو ما يعكس تطورا نوعيا في المقاربة الدولية التي انتقلت من مجرد التجريم إلى بناء منظومة متكاملة تشمل الوقاية والكشف والتحقيق والمساءلة، ويهدف هذا الطرح إلى إبراز دور القانون الدولي في دعم الأنظمة الوطنية، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المرتبطة بالفساد، خاصة في ظل تزايد تعقيداته وتشابكاته.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية كإطار قانوني لمكافحة الفساد

تعد الاتفاقيات الدولية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني العالمي لمكافحة الفساد، حيث أسهمت في وضع معايير موحدة لتجريم الأفعال المرتبطة بالفساد، وتحديد آليات الكشف والتحقيق، وتعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال، وتبرز في هذا السياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها الإطار القانوني الأكثر شمولا، إذ تناولت مختلف جوانب الظاهرة، بدءا من التدابير الوقائية، مرورا بالتجريم، ووصولا إلى التعاون الدولي واسترداد الأصول، وهو ما يعكس توجها متكاملا في معالجة الفساد.

وقد ساعدت هذه الاتفاقيات على تجاوز العقبات الناجمة عن اختلاف الأنظمة القانونية، من خلال وضع مبادئ عامة تلتزم بها الدول، مع ترك هامش من المرونة في كيفية التطبيق، بما يتناسب مع خصوصية كل نظام قانوني، كما أسهمت في تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول، وهو ما يعد عنصرا حاسما في كشف الجرائم التي تتسم بالطابع العابر للحدود، وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاتفاقيات لا تقتصر على الجانب الزجري، بل تمتد لتشمل تدابير وقائية تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة داخل المؤسسات، مثل وضع مدونات السلوك، وتعزيز نظم الرقابة، وحماية المبلغين، وهو ما يعكس تطورا في

الفلسفة القانونية لمكافحة الفساد من التركيز على العقاب إلى اعتماد نهج شامل يجمع بين الوقاية والكشف والتحقيق.[6]

وبناء على ذلك، يتضح أن الاتفاقيات الدولية تمثل الأساس الذي تستند إليه الجهود الوطنية في مكافحة الفساد، حيث توفر إطارا قانونيا موحدا يسهم في تحقيق التكامل بين الدول، ويعزز من فعالية الآليات المعتمدة في كشف الفساد والتحقيق فيه.

المطلب الثاني: الالتزامات الدولية للدول في مجال كشف الفساد والتحقيق

ترتب الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد على عاتق الدول الأطراف مجموعة من الالتزامات القانونية التي تهدف إلى تعزيز فعالية الجهود الوطنية في كشف الفساد والتحقيق، وذلك من خلال مواءمة التشريعات الداخلية مع المعايير الدولية المعتمدة، بما يضمن تحقيق قدر من الانسجام القانوني في مواجهة هذه الظاهرة ذات الطابع العابر للحدود، وتتمثل هذه الالتزامات في ضرورة تجريم الأفعال المرتبطة بالفساد، مثل الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع، إلى جانب تبني تدابير وقائية تعزز من الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامة والخاصة.

كما تلتزم الدول بإنشاء هيئات مستقلة أو متخصصة تعنى بمكافحة الفساد، تكون لها صلاحيات واضحة في مجال الكشف والتحقيق، مع توفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة، ويعد استقلال هذه الهيئات عنصرا أساسيا لضمان نزاهة الإجراءات وحيادها، بما يعزز الثقة في نتائجها ويحدّ من التدخلات التي قد تؤثر على سير العدالة.

ومن بين أبرز الالتزامات أيضا تطوير الأطر القانونية التي تتيح جمع الأدلة وتبادلها بين الدول، لا سيما في القضايا التي تتسم بالطابع الدولي، حيث تلزم الاتفاقيات الدول بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وتسهيل إجراءات تسليم المجرمين، وتبادل المعلومات ذات الصلة بالتحقيقات، ويسهم ذلك في تجاوز العقبات التي تفرضها الحدود الجغرافية، ويعزز من قدرة الجهات المختصة على تتبع الجرائم والكشف عنها بفعالية،

[6] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *United Nations Convention against Corruption (UNCAC)* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 12–18. :OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023* (Paris: OECD Publishing, 2023), pp. 30–36. :World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 50–57.

كما تشمل هذه الالتزامات تعزيز نظم الرقابة والتدقيق، واعتماد سياسات فعالة لحماية المبلغين عن الفساد، بما يشجع على الإبلاغ عن المخالفات ويسهم في كشفها في مراحل مبكرة، فضلا عن الالتزام بتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة، من خلال إتاحة المعلومات وتفعيل آليات المساءلة.[7]

وبناء على ذلك، يتضح أن الالتزامات الدولية تمثل ركيزة أساسية في بناء منظومة قانونية متكاملة لمكافحة الفساد، إذ تفرض على الدول تبني إجراءات شاملة تجمع بين الوقاية والكشف والتحقيق، وتعزز من التعاون الدولي، بما يحقق فاعلية أكبر في مواجهة هذه الظاهرة المعقدة.

المطلب الثالث: آليات التعاون الدولي في كشف الفساد والتحقيق

يعد التعاون الدولي ركيزة أساسية في مواجهة جرائم الفساد، نظرا لما تتسم به هذه الجرائم من طابع عابر للحدود وتشابك في المعاملات المالية والقانونية، الأمر الذي يجعل من الصعب مكافحتها بالاعتماد على الجهود الوطنية وحدها ومن ثم، برزت الحاجة إلى تطوير آليات قانونية دولية تتيح تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات بين الدول، بما يعزز من فعالية الكشف والتحقيق في قضايا الفساد.

وتتجلى أبرز صور هذا التعاون في المساعدة القانونية المتبادلة، التي تمكن الدول من تبادل الأدلة والمعلومات المتعلقة بالتحقيقات، بما في ذلك الوثائق والسجلات المالية والشهادات، وفقا لإجراءات قانونية منظمة تضمن احترام سيادة الدول، كما يشمل التعاون الدولي تسليم المجرمين، الذي يعد وسيلة مهمة لملاحقة المتهمين الذين يلجؤون إلى دول أخرى هربا من العدالة، إضافة إلى تشكيل فرق تحقيق مشتركة في القضايا المعقدة التي تتطلب تنسيقا مباشرا بين عدة دول.

كما يلعب تبادل المعلومات الاستخباراتية والمالية دورا محوريا في كشف الفساد، خاصة من خلال التعاون بين وحدات التحريات المالية، حيث يتم رصد وتتبع التحويلات المالية المشبوهة، مما يسهم في الكشف المبكر عن الجرائم وتحديد مسارات الأموال غير المشروعة، وقد ساهم التطور التكنولوجي في تسهيل هذا التعاون، من خلال إنشاء قواعد بيانات مشتركة وأنظمة اتصال آمنة تتيح سرعة تبادل المعلومات ودقتها، ورغم أهمية هذه الآليات، فإنها تواجه عددا من التحديات، من أبرزها اختلاف الأنظمة القانونية،

[7] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *United Nations Convention against Corruption (UNCAC)* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 20–27. **:** OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023* (Paris: OECD Publishing, 2023), pp. 40–46. **:** World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 65–72.

وتعقيد الإجراءات البيروقراطية، واعتبارات السيادة الوطنية، فضلا عن تفاوت القدرات المؤسسية بين الدول، وهو ما قد يحد من فعالية التعاون ومع ذلك، تسعى الاتفاقيات الدولية إلى تجاوز هذه التحديات من خلال وضع أطر قانونية مرنة تشجع على التعاون وتحدد إجراءاته بشكل واضح.[8]

وبناء على ذلك، يتضح أن التعاون الدولي يمثل عنصرا حاسما في نجاح جهود كشف الفساد والتحقيق، إذ يتيح للدول تجاوز القيود الإقليمية، ويعزز من قدرتها على مواجهة الجرائم المعقدة، مما يجعله أحد الدعائم الأساسية في بناء منظومة قانونية دولية فعالة لمكافحة الفساد.

المطلب الرابع: استرداد الأموال المنهوبة كآلية قانونية للتحقيق الدولي

يعد استرداد الأموال المنهوبة من أهم الآليات القانونية التي تبناها المجتمع الدولي في مكافحة الفساد، نظرا لارتباطه المباشر بإزالة الآثار المالية لهذه الجرائم وتجفيف منابعها، إذ لا تقتصر مكافحة الفساد على ملاحقة الجناة، بل تمتد لتشمل تتبع واسترجاع العائدات غير المشروعة وإعادتها إلى الدول أو الجهات المتضررة، ويشكل هذا التوجه تطورا نوعيا في السياسة الجنائية الدولية، حيث أصبح التركيز منصبًا على استرداد الأموال كجزء لا يتجزأ من عملية التحقيق.

وتتضمن عملية استرداد الأموال المنهوبة عدة مراحل قانونية تبدأ بتحديد وتتبع الأصول غير المشروعة، ثم تجميدها أو حجزها مؤقتا لمنع التصرف فيها، وصولًا إلى مصادرتها واستردادها وفقًا لإجراءات قانونية معقدة غالبا ما تتطلب تعاونا دوليا وثيقا، ويبرز في هذا السياق دور الجهات القضائية ووحدات التحريات المالية في تحليل التدفقات المالية والكشف عن مسارات الأموال، خاصة في ظل استخدام وسائل متطورة لإخفاء هذه الأموال عبر الملاذات الآمنة أو الشركات الوهمية.

كما يعتمد نجاح هذه الآلية على توافر إطار قانوني دولي يتيح تبادل المعلومات والتعاون بين الدول، لا سيما فيما يتعلق برفع السرية المصرفية وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وهو ما أكدته الاتفاقيات الدولية التي وضعت قواعد واضحة لتنظيم هذه العمليات ومع ذلك، تواجه عملية استرداد الأموال تحديات

[8] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *United Nations Convention against Corruption (UNCAC)* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 45–52. :OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023* (Paris: OECD Publishing, 2023), pp. 70–76. :World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 95–102.

متعددة، من أبرزها اختلاف الأنظمة القانونية، وتعقيد الإجراءات، وصعوبة إثبات العلاقة بين الأموال والجريمة الأصلية.[9]

وبناء على ذلك، فإن استرداد الأموال المنهوبة يمثل أداة قانونية فعالة في دعم التحقيقات في جرائم الفساد، إذ يسهم في تعزيز الردع العام والخاص، ويعيد الثقة في مؤسسات الدولة من خلال استرجاع الأموال العامة، مما يجعله أحد المحاور الأساسية في المنظومة الدولية لمكافحة الفساد.

المطلب الخامس: التحديات القانونية لتطبيق القواعد الدولية في كشف الفساد والتحقيق

تواجه القواعد القانونية الدولية لمكافحة الفساد، رغم أهميتها، مجموعة من التحديات التي تعيق تطبيقها الفعّال على المستوى الوطني والدولي، ويأتي في مقدمتها تباين الأنظمة القانونية بين الدول، حيث تختلف التشريعات في تعريف جرائم الفساد ونطاق تجريمها، فضلًا عن اختلاف الإجراءات الجنائية، مما يؤدي إلى صعوبات في توحيد المعايير وتنسيق الجهود المشتركة، ويؤثر هذا التباين بشكل مباشر على فعالية التعاون الدولي، خاصة في القضايا التي تتطلب سرعة تبادل المعلومات واتخاذ الإجراءات.

كما تعد اعتبارات السيادة الوطنية من أبرز التحديات، إذ قد تتحفظ بعض الدول على تقديم المساعدة القانونية أو تسليم المتهمين، الأمر الذي يعرقل سير التحقيقات ويؤدي إلى إفلات بعض الجناة من المساءلة، ويزداد هذا التحدي في الحالات التي تتداخل فيها المصالح السياسية أو الاقتصادية، مما قد يؤثر على مستوى التعاون بين الدول.

ومن جهة أخرى، تبرز التحديات الإجرائية المرتبطة بتعقيد عمليات التحقيق في جرائم الفساد، خاصة في ما يتعلق بجمع الأدلة عبر الحدود، ورفع السرية المصرفية، وتتبع الأموال غير المشروعة، حيث تتطلب هذه الإجراءات وقتا طويلا وتنسيقا عالي المستوى بين الجهات المختصة، كما أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في إخفاء المعاملات المالية يزيد من صعوبة الكشف والتحقيق، إضافة إلى ذلك، تعاني بعض الدول من ضعف القدرات المؤسسية، سواء من حيث نقص الكوادر المتخصصة أو محدودية الموارد التقنية،

[9] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *United Nations Convention against Corruption (UNCAC)* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 60–66. World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 110–118. :OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023* (Paris: OECD Publishing, 2023), pp. 85–90.

مما يحدّ من قدرتها على تطبيق القواعد الدولية بفعالية، كما قد تؤدي محدودية استقلال الجهات المختصة إلى إضعاف نزاهة الإجراءات، والتأثير على نتائج التحقيق.[10]

وبناء على ذلك، يتضح أن التحديات القانونية لتطبيق القواعد الدولية تمثل عائقا حقيقيا أمام تحقيق الفاعلية المنشودة في مكافحة الفساد، مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي، وتطوير التشريعات الوطنية، وبناء قدرات مؤسسية قوية قادرة على مواكبة التطورات الحديثة، بما يضمن التطبيق السليم لهذه القواعد وتحقيق أهدافها.

المبحث الثالث: الآليات القانونية والمؤسسية لكشف الفساد

يشكل كشف الفساد المرحلة المحورية التي تنطلق منها منظومة مكافحته، إذ يمكن من رصد الانحرافات في مراحلها المبكرة قبل أن تتفاقم آثارها وتتعقد مساراتها، الأمر الذي يفرض وجود آليات قانونية ومؤسسية متكاملة قادرة على الاستجابة لطبيعة هذه الظاهرة المتغيرة، ولم يعد الكشف في الإطار المعاصر عملية تقليدية تعتمد على الرقابة اللاحقة فحسب، بل أصبح عملية ديناميكية تتداخل فيها أدوات قانونية وتقنية ومؤسسية، تسعى إلى تحقيق الكشف الاستباقي وتعزيز الشفافية والمساءلة، وفي هذا السياق، تتناول هذه المباحث الفرعية أبرز الآليات التي اعتمدتها التجارب الدولية في كشف الفساد، وتحليل مدى فاعليتها في ظل التحديات المعاصرة.

المطلب الأول: دور الأجهزة الرقابية في كشف الفساد

تعد الأجهزة الرقابية العمود الفقري للمنظومة المؤسسية المعنية بكشف الفساد، حيث تضطلع بدور محوري في مراقبة الأداء المالي والإداري، والتحقق من مدى التزام الجهات العامة بالقوانين واللوائح، وهو ما يسهم في كشف الانحرافات قبل تحولها إلى جرائم مكتملة الأركان، وتتنوع هذه الأجهزة بين هيئات الرقابة المالية، وأجهزة التدقيق الحكومي، وهيئات النزاهة، التي تعمل وفق أطر قانونية تحدد اختصاصاتها وتكفل استقلالها، بما يضمن حيادها وفعاليتها في أداء مهامها.

[10] OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023* (Paris: OECD Publishing, 2023), pp. 95–102. :United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *United Nations Convention against Corruption (UNCAC)* (Vienna: UNODC, 2022), pp. 70–75. :World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (Washington, DC: World Bank, 2024), pp. 120–128.

ولا يقتصر دور هذه الأجهزة على الكشف فحسب، بل يمتد إلى تحليل أسباب الفساد واقتراح الحلول المناسبة لمعالجته، من خلال التقارير الدورية التي تكشف أوجه القصور في الأداء المؤسسي، وتقدم توصيات إصلاحية تسهم في تعزيز النزاهة والشفافية، كما تعتمد هذه الأجهزة على أدوات متقدمة في الفحص والمراجعة، مثل التدقيق القائم على المخاطر، الذي يركز على المجالات الأكثر عرضة للفساد، مما يعزز من كفاءة عمليات الكشف.[11]

ويعد استقلال الأجهزة الرقابية أحد أهم العوامل المؤثرة في فعاليتها، إذ إن خضوعها لأي تأثيرات سياسية أو إدارية قد يحد من قدرتها على الكشف الموضوعي، ويؤثر على مصداقية نتائجها ومن ثم، فإن تعزيز الإطار القانوني الذي يضمن استقلال هذه الأجهزة، وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لها، يعد شرطا أساسيا لتحقيق دورها في كشف الفساد.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي والخارجي كوسيلة قانونية للكشف

يمثل التدقيق بنوعيه الداخلي والخارجي أحد أهم الأدوات القانونية التي تعتمدها المؤسسات في كشف الفساد، حيث يهدف إلى فحص العمليات المالية والإدارية والتأكد من سلامتها ومطابقتها للمعايير القانونية والمحاسبية المعتمدة. ويؤدي التدقيق الداخلي دورا وقائيا من خلال المراقبة المستمرة داخل المؤسسة، مما يتيح اكتشاف المخالفات في مراحلها المبكرة، في حين يوفر التدقيق الخارجي تقييمًا مستقلًا يعزز من مصداقية التقارير ويحدّ من احتمالات التلاعب.

كما يسهم التدقيق في كشف صور متعددة من الفساد، مثل التلاعب في الحسابات، وإخفاء المعلومات المالية، وسوء استخدام الموارد، وهو ما يجعله أداة فعالة في تعزيز الشفافية والنزاهة المؤسسية، وقد شهدت أساليب التدقيق تطورا ملحوظا، حيث تم إدخال تقنيات حديثة مثل التدقيق الإلكتروني وتحليل البيانات، مما ساعد على زيادة دقة النتائج وتسريع عمليات الكشف، ويعتمد نجاح التدقيق على توافر معايير مهنية

[11] OECD, *Public Integrity Handbook* (Paris: OECD Publishing, 2022), pp. 40–48.: World Bank, *Enhancing Government Effectiveness and Transparency* (2024) , pp. 55–62. **:** UNODC, *Global Report on Corruption* (2022), pp. 25–32.

واضحة، واستقلال الجهات القائمة به، إضافة إلى وجود إطار قانوني يلزم المؤسسات بالامتثال لنتائجه، وهو ما يعزز من دوره في كشف الفساد والحد من انتشاره.[12]

المطلب الثالث: حماية المبلغين عن الفساد وأثرها في الكشف

تعد حماية المبلغين عن الفساد من الآليات الحديثة التي أثبتت فعاليتها في كشف الجرائم التي يصعب الوصول إليها عبر الوسائل التقليدية، حيث تتيح للأفراد الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة دون الخوف من التعرض للانتقام أو الإضرار بمصالحهم الشخصية أو الوظيفية، وقد أدركت التشريعات الحديثة أهمية هذه الآلية، فعملت على توفير حماية قانونية للمبلغين، تشمل سرية الهوية، والحماية من الفصل أو التمييز، وتوفير قنوات آمنة للإبلاغ.

وتسهم هذه الآلية في كشف حالات الفساد الداخلي داخل المؤسسات، خاصة تلك التي تتم في سرية تامة، مما يجعلها مصدرا مهما للمعلومات التي تبنى عليها التحقيقات، كما تعزز من ثقافة النزاهة والمساءلة داخل المجتمع، وتشجع الأفراد على المشاركة في مكافحة الفساد، غير أن فعالية هذه الآلية تتوقف على مدى ثقة الأفراد في النظام القانوني، وتوافر ضمانات حقيقية لحمايتهم، الأمر الذي يستدعي تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية بما يحقق هذه الغاية.[13]

المطلب الرابع: الشفافية وإتاحة المعلومات كأداة قانونية

تعد الشفافية من الركائز الأساسية في مكافحة الفساد، إذ تقوم على إتاحة المعلومات للجمهور وتمكينه من الاطلاع على أداء المؤسسات العامة، مما يعزز الرقابة المجتمعية ويحد من فرص الفساد، وقد اعتمدت العديد من الدول قوانين تضمن الحق في الوصول إلى المعلومات، باعتباره أحد الحقوق الأساسية التي تسهم في تعزيز الحكم الرشيد.

وتؤدي الشفافية دورا وقائيا من خلال تقليل فرص ارتكاب الفساد، كما تسهم في كشفه عند حدوثه، من خلال تمكين وسائل الإعلام والمجتمع المدني من متابعة الأداء الحكومي وتحليل البيانات المتاحة، كما

[12] OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023*, pp. 60–68. : IMF, *Governance and Corruption Framework* (2023) , pp. 30–38. : World Bank (2024) , pp. 70–78.
[13] UNODC, *Whistleblower Protection and Anti-Corruption* (2022), pp. 15–25. :OECD (2023), pp. 75–82. : Transparency International (2023), pp. 20–28.

تدعم الشفافية عمل الأجهزة الرقابية من خلال توفير المعلومات اللازمة لعمليات الفحص والتحقيق، ويعتمد نجاح هذه الآلية على وجود إطار قانوني واضح يحدد نطاق المعلومات المتاحة، ويضمن سهولة الوصول إليها، مع مراعاة التوازن بين الشفافية وحماية المعلومات الحساسة.[14]

المطلب الخامس: دور التكنولوجيا الحديثة في كشف الفساد

أدى التطور التكنولوجي إلى إحداث تحول جذري في آليات كشف الفساد، حيث أصبحت الأدوات الرقمية، مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، تلعب دورا متزايدا في رصد الأنماط غير الطبيعية التي قد تشير إلى وجود ممارسات فاسدة وتتيح هذه التقنيات إمكانية الكشف الاستباقي عن الفساد، من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات في وقت قصير، مما يزيد من كفاءة عمليات الكشف.

كما تسهم التكنولوجيا في تتبع المعاملات المالية المعقدة، والكشف عن الشبكات غير المشروعة، وهو ما يعد أمرا بالغ الأهمية في ظل الطابع العابر للحدود الذي تتسم به جرائم الفساد، وقد أدى ذلك إلى تعزيز قدرات الجهات الرقابية والتحقيقية، وتمكينها من التعامل مع الجرائم المعقدة بفعالية أكبر، غير أن استخدام هذه التقنيات يثير تحديات قانونية تتعلق بحماية الخصوصية وضمان مشروعية استخدام البيانات، مما يستدعي وضع أطر قانونية تنظم استخدامها وتضمن تحقيق التوازن بين الفاعلية وحماية الحقوق.[15]

المبحث الرابع: آليات التحقيق في جرائم الفساد في ضوء التجارب الدولية

يمثل التحقيق في جرائم الفساد الحلقة المركزية التي تتحول من خلالها مؤشرات الفساد إلى أدلة قانونية قابلة للإثبات القضائي، وهو ما يجعله المرحلة الأكثر حساسية وتعقيدا ضمن منظومة مكافحة الفساد، وتتميز هذه الجرائم بكونها غير تقليدية، إذ تتسم بالخفاء والتشابك واعتمادها على وسائل مالية وتقنية متطورة، فضلا عن ارتباطها في كثير من الأحيان بشبكات عابرة للحدود، مما يفرض تحديات غير مسبوقة على الجهات المختصة بالتحقيق، وقد أظهرت التجارب الدولية أن نجاح التحقيق في هذا النوع من الجرائم لا يتحقق من خلال النصوص القانونية وحدها، بل يتطلب منظومة متكاملة تشمل التخصص المؤسسي، والتطور التقني، والتعاون الدولي، والاستقلال الوظيفي، فضلا عن وجود إرادة سياسية داعمة.

[14] World Bank (2024), pp. 85–92. : OECD (2022), pp. 100–108. : UNODC (2022), pp. 35–42.
[15] Basel Institute on Governance, *Basel AML Index 2024*, pp. 30–38.**:** World Bank (2024), pp. 95–105. **:** OECD (2023), pp. 85–92.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث تحليل آليات التحقيق في جرائم الفساد من خلال استعراض أهم الأدوات والإجراءات المعتمدة في النماذج الدولية، مع تقييم مدى فعاليتها، وبيان التحديات التي تواجهها، وصولًا إلى استخلاص ملامح نموذج تحقيق متكامل قادر على مواجهة هذه الظاهرة المعقدة.

المطلب الأول: التحقيق الجنائي المتخصص في قضايا الفساد

أصبح الاتجاه نحو التخصص في التحقيق في جرائم الفساد من السمات البارزة في الأنظمة القانونية الحديثة، وذلك استجابة لتعقيد هذه الجرائم وتشابكها، حيث لم يعد من الممكن التعامل معها بالأدوات التقليدية التي تُستخدم في الجرائم العادية، ويقوم هذا التخصص على إنشاء وحدات أو هيئات تحقيق متخصصة، تضم كوادر مدربة تمتلك خبرات قانونية ومالية وتقنية، قادرة على تحليل القضايا المعقدة وفهم الأساليب المستحدثة في ارتكاب الفساد.

ولا يقتصر التخصص على الجانب المؤسسي، بل يمتد ليشمل تطوير مهارات المحققين من خلال برامج تدريب مستمرة تركز على الجرائم المالية، وتقنيات تتبع الأموال، وتحليل البيانات، مما يعزز من قدرتهم على التعامل مع القضايا المعقدة بكفاءة، كما أن التخصص يسهم في توحيد منهجيات العمل، وتطوير أدوات تحقيق أكثر دقة، مما يقلل من احتمالات الخطأ ويزيد من فعالية الإجراءات، وقد أثبتت التجارب الدولية أن وجود جهات تحقيق متخصصة، مثل النيابات أو الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد، يؤدي إلى تحسين جودة التحقيقات وزيادة معدلات الإدانة، كما يعزز من ثقة المجتمع في النظام القضائي ومع ذلك، فإن فعالية هذا التوجه تظل مرهونة بمدى استقلال هذه الجهات، وتوافر الموارد اللازمة لها، فضلا عن وضوح اختصاصاتها القانونية.[16]

المطلب الثاني: الأدلة الرقمية والمالية في التحقيق

أدى التطور التكنولوجي إلى إحداث تحول جذري في طبيعة الأدلة المستخدمة في التحقيق في جرائم الفساد، حيث أصبحت الأدلة الرقمية والمالية تمثل المصدر الأساسي لإثبات هذه الجرائم، نظرا لاعتمادها الكبير على الأنظمة الإلكترونية والمعاملات المالية المعقدة، وتشمل هذه الأدلة السجلات المصرفية،

[16] UNODC, *Global Report on Corruption* (2022), pp. 50–60. **:**OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023*, pp. 90–102. :World Bank, *Enhancing Government Effectiveness* (2024), pp. 110–120.

والتحويلات المالية، والبريد الإلكتروني، وقواعد البيانات الرقمية، التي يمكن من خلالها تتبع مسار الأموال والكشف عن الأنشطة غير المشروعة.

وقد ساهمت تقنيات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرة جهات التحقيق على معالجة كميات هائلة من المعلومات، واستخلاص الأنماط المشبوهة التي قد لا تكون ظاهرة بالطرق التقليدية، مما أتاح إمكانيات جديدة للكشف والتحقيق، كما أصبح الربط بين الأدلة المختلفة أكثر دقة، مما يعزز من قوة الإثبات أمام القضاء، غير أن استخدام هذه الأدلة يثير تحديات قانونية تتعلق بحجيتها، وضرورة احترام الخصوصية، وضمان سلامة إجراءات جمعها، وهو ما يستدعي وضع أطر قانونية واضحة تنظم استخدامها، وتحقق التوازن بين فعالية التحقيق وحماية الحقوق الأساسية.[17]

المطلب الثالث: التعاون القضائي الدولي في التحقيق

يعد التعاون القضائي الدولي من الركائز الأساسية في التحقيق في جرائم الفساد، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها هذه الجرائم، حيث تتيح آليات التعاون تبادل المعلومات والأدلة، وتنسيق الإجراءات القانونية بين الدول، بما يسهم في تتبع الجرائم والكشف عنها.

وتشمل هذه الآليات المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، وتشكيل فرق تحقيق مشتركة، إضافة إلى التعاون بين وحدات التحريات المالية، وهو ما يعزز من قدرة الدول على التعامل مع الجرائم المعقدة، كما يسهم التعاون الدولي في تسريع إجراءات التحقيق، وتقليل العقبات الناتجة عن اختلاف الأنظمة القانونية ورغم ذلك، فإن هذا التعاون يواجه تحديات متعددة، من أبرزها اختلاف التشريعات، وتعقيد الإجراءات، واعتبارات السيادة الوطنية، مما يستدعي تطوير أطر قانونية دولية أكثر مرونة، وتعزيز الثقة بين الدول.[18]

المطلب الرابع: استقلالية جهات التحقيق وضمان النزاهة

تعد استقلالية جهات التحقيق شرطا أساسيا لضمان نزاهة وفعالية التحقيق في جرائم الفساد، إذ إن أي تدخل خارجي قد يؤدي إلى تقويض العدالة وإضعاف الثقة في النتائج، وتحرص الأنظمة القانونية

[17] Basel Institute on Governance, *Basel AML Index 2024*, pp. 40–52. :World Bank (2024), pp. 120–135. :OECD (2023), pp. 100–112.
[18] UNODC, *UNCAC Implementation Review* (2022), pp. 65–75 :OECD (2023), pp. 110–125. :World Bank (2024), pp. 130–145.

الحديثة على توفير ضمانات قانونية تكفل استقلال هذه الجهات، مثل تحديد اختصاصاتها، ومنحها صلاحيات كافية، وتوفير الحماية القانونية لأعضائها.

كما أن الاستقلال لا يعني الانفصال عن الرقابة، بل يتطلب وجود توازن دقيق بين الاستقلال والمساءلة، بحيث تخضع جهات التحقيق لرقابة قضائية تضمن التزامها بالقانون، دون التأثير على استقلالها، ويعد هذا التوازن من أهم عناصر بناء نظام قانوني فعال، وتؤكد التجارب الدولية أن تعزيز استقلال جهات التحقيق يسهم في رفع كفاءة مكافحة الفساد، ويعزز من ثقة المجتمع في المؤسسات القانونية.[19]

المطلب الخامس: تقييم فعالية إجراءات التحقيق في النماذج الدولية

تكشف التجارب الدولية عن تفاوت ملحوظ في فعالية إجراءات التحقيق في جرائم الفساد، حيث نجحت بعض الدول في بناء أنظمة تحقيق متطورة تعتمد على التخصص والتكنولوجيا والتعاون الدولي، مما أسهم في تحقيق نتائج ملموسة في الحد من الفساد، ويعود هذا النجاح إلى تكامل الأطر القانونية والمؤسسية، وتوافر الإرادة السياسية، واستقلال الجهات المختصة.

في المقابل، تواجه بعض الدول تحديات تتعلق بضعف القدرات المؤسسية، وتعقيد الإجراءات، وقصور التشريعات، مما يحد من فعالية التحقيق ويؤدي إلى انخفاض معدلات المساءلة، كما أن غياب التنسيق بين الجهات المختلفة قد يؤدي إلى إهدار الجهود وتضارب الاختصاصات، وبناء على ذلك، يتضح أن فعالية التحقيق في جرائم الفساد تعتمد على مجموعة من العوامل المتكاملة، تشمل الإطار القانوني، والكفاءة المؤسسية، والتطور التقني، والتعاون الدولي، وهو ما يستدعي تبني نموذج متكامل يجمع بين هذه العناصر، ويستفيد من التجارب الدولية الناجحة. [20]

[19] OECD, *Public Integrity Handbook* (2022), pp. 110–125. **:** UNODC (2022) , pp. 75–88. **:** World Bank (2024), pp. 140–155.

[20] OECD, *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2023*, pp. 120–135. :World Bank (2024), pp. 150–165.

المبحث الخامس: التقييم المقارن وبناء نموذج قانوني متكامل لكشف الفساد والتحقيق في ضوء أفضل التجارب الدولية

يمثل هذا المبحث المرحلة الأكثر نضجًا في البناء العلمي للدراسة، إذ ينتقل من التحليل الوصفي إلى التحليل التركيبي النقدي الذي يسعى إلى استيعاب التجارب الدولية الرائدة، وتفكيك عناصرها، ثم إعادة صياغتها ضمن نموذج قانوني متكامل قابل للتطبيق والتكيف، وقد أثبتت الخبرة المقارنة أن مكافحة الفساد لم تعد مسألة قانونية بحتة، بل أصبحت منظومة متشابكة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والمؤسسية والتقنية والثقافية، وهو ما يستدعي تبنّي مقاربة شمولية تتجاوز الحلول الجزئية.

وفي هذا السياق، تبرز تجارب دول مثل سنغافورة وهونغ كونغ والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كنماذج متقدمة نجحت بدرجات متفاوتة في بناء أنظمة فعالة لكشف الفساد والتحقيق فيه، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه التجارب بعمق، واستخلاص القواعد العامة التي تحكم نجاحها، ثم إعادة توظيفها في إطار نموذج قانوني متكامل يوازن بين الفعالية والضمانات.

المطلب الأول: تقييم التجارب الدولية في كشف الفساد

تظهر التجارب الدولية المعاصرة أن نجاح كشف الفساد لا يرتبط بوجود جهاز رقابي منفرد أو أداة قانونية محدودة، بل يقوم على بنية مؤسسية متكاملة متعددة المستويات تتداخل فيها عناصر الشفافية، والرقابة الرسمية، والمساءلة المجتمعية، والتقنيات الحديثة، ويلاحظ أن الدول التي حققت نجاحا ملحوظا في هذا المجال لم تعتمد على المعالجة اللاحقة للفساد، بل تبنت نماذج استباقية وقائية تجعل من الكشف عملية مستمرة ومندمجة في صلب النظام الإداري والقانوني.

ففي السويد، يعد مبدأ العلنية من المرتكزات الدستورية الراسخة، حيث يضمن حق الأفراد في الوصول إلى الوثائق الرسمية، وهو ما يخلق بيئة مفتوحة تقل فيها فرص إخفاء الفساد، وتتعزز فيها الرقابة المجتمعية بشكل فعال، ولا يقتصر دور هذا المبدأ على الكشف، بل يمتد ليشكل آلية ردع مسبق تحدّ من نشوء الفساد من الأساس، نتيجة ارتفاع مستوى الشفافية والمساءلة.

أما في سنغافورة، فقد تم تطوير نموذج يقوم على المركزية المؤسسية والكفاءة العالية، حيث تتمتع هيئة مكافحة الفساد بصلاحيات واسعة واستقلال نسبي، مدعومة بإرادة سياسية صارمة، ما أتاح سرعة في

الاستجابة ودقة في جمع المعلومات وتحليلها، ويتميز هذا النموذج بقدرته على الدمج بين الحزم القانوني والفعالية الإجرائية، مما أدى إلى تحقيق مستويات متقدمة من النزاهة.

وفي هونغ كونغ، يتجسد نموذج متكامل ثلاثي الأبعاد يجمع بين التحقيق والوقاية والتوعية، بحيث لا يقتصر الكشف على رصد الوقائع، بل يمتد إلى تحليل أسبابها ومعالجتها، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي، ويعد هذا التكامل سببا رئيسيا في تحويل الكشف إلى عملية ديناميكية مستمرة ترتكز على بناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات، مما يزيد من فعالية الإبلاغ عن الفساد.

أما المملكة المتحدة، فقد ركزت على تطوير نظم الامتثال المؤسسي، وتعزيز متطلبات الإفصاح المالي، وتفعيل دور الجهات الرقابية، وهو ما أوجد بيئة تنظيمية تقل فيها فرص الفساد نتيجة ارتفاع مستوى الالتزام المؤسسي، في حين تعتمد الولايات المتحدة على تحليل البيانات المالية والتقارير الرقابية، إلى جانب الدور الفاعل للمؤسسات الخاصة وآليات الامتثال الداخلي، مما يعزز من الكشف المبكر خاصة في القطاع المالي والشركات.

ومن خلال هذا التحليل المقارن، يتضح أن الكشف الفعال عن الفساد يقوم على مجموعة من الركائز الجوهرية المترابطة، تتمثل في:

- الشفافية القانونية التي تتيح الوصول إلى المعلومات وتعزز الرقابة
- استقلال الأجهزة الرقابية بما يضمن الحياد والموضوعية
- حماية المبلغين كأداة رئيسية للكشف الداخلي
- استخدام التكنولوجيا في تحليل البيانات ورصد الأنماط
- التكامل المؤسسي الذي يربط بين مختلف الجهات المعنية

وبناء على ذلك، فإن أي نموذج وطني يسعى إلى تطوير قدراته في كشف الفساد لا بد أن يستند إلى هذه الركائز مجتمعة، لا منفردة، مع مراعاة التكيّف مع الخصوصيات القانونية والمؤسسية لكل دولة، بما يضمن تحقيق الفعالية والاستدامة في مواجهة هذه الظاهرة المعقدة.[21]

المطلب الثاني: تقييم فعالية التحقيق في ضوء التجارب الدولية

تبرز التجارب الدولية أن التحقيق الفعال في جرائم الفساد لم يعد قائما على الأساليب التقليدية التي تعتمد على جمع الأدلة بصورة نمطية، بل أصبح يرتكز على نموذج تخصصي تقني متكامل يجمع بين الخبرة القانونية والقدرة التحليلية والتكنولوجية، ويعكس هذا التحول طبيعة جرائم الفساد الحديثة التي تتسم بالتعقيد والتشابك، خاصة في ظل ارتباطها بالأنظمة المالية الرقمية والتدفقات العابرة للحدود.

ففي الولايات المتحدة، يتم الاعتماد على فرق تحقيق متعددة التخصصات تضم خبراء في القانون الجنائي، والمحاسبة الجنائية، وتحليل البيانات، وتقنيات تتبع الأموال، وهو ما يمكّن من تفكيك البُنى المعقدة للجرائم المالية، كما يتم توظيف أدوات متقدمة لرصد الأنماط غير الطبيعية في المعاملات المالية، وربطها بسلوكيات إجرامية محتملة، الأمر الذي يعزز من دقة الإثبات وقوة الأدلة أمام القضاء.

أما في المملكة المتحدة، فيتميز نظام التحقيق بدرجة عالية من المرونة الإجرائية، من خلال استخدام أدوات قانونية حديثة مثل التسويات المالية واتفاقات الملاحقة المؤجلة، والتي تتيح تسريع الفصل في القضايا المعقدة دون الإخلال بضمانات العدالة، ويسهم هذا النهج في تحقيق التوازن بين الكفاءة والفعالية من جهة، وصون الحقوق من جهة أخرى.

وفي سنغافورة، يعتمد التحقيق على السرعة والحسم، حيث يتم تقليص الإجراءات البيروقراطية إلى الحد الأدنى، مع منح جهات التحقيق صلاحيات واضحة وفعالة، ما يتيح التعامل الفوري مع قضايا الفساد، ويحد من فرص تعطيل العدالة أو إطالة أمد الإجراءات.

[21]OECD, *Public Integrity Handbook* (2022), pp. 130–145. :World Bank (2024), pp. 160–175. :Transparency International, *CPI 2023*, pp. 30–40.

أما هونغ كونغ، فيتميز نموذج التحقيق بكونه جزءا من منظومة تكاملية تربط بين التحقيق والوقاية، حيث لا تنتهي العملية عند إثبات الجريمة، بل تمتد إلى تحليل أسبابها البنيوية، واستخلاص الدروس المؤسسية لمنع تكرارها، وهذا النهج يحوّل التحقيق من أداة عقابية فقط إلى وسيلة إصلاح مؤسسي مستدام.

ومن خلال هذا التحليل المقارن، يتضح أن فعالية التحقيق في جرائم الفساد ترتبط بمجموعة من المرتكزات الأساسية المتكاملة، تتمثل في:

- التخصص المؤسسي الذي يتيح التعامل مع القضايا المعقدة بكفاءة عالية
- استخدام الأدلة الرقمية والمالية لتعزيز دقة الإثبات
- سرعة الإجراءات بما يضمن تحقيق العدالة دون تأخير
- التعاون الدولي لمواجهة الطابع العابر للحدود للجرائم
- التكامل مع آليات الوقاية لضمان عدم تكرار الفساد

وبناء على ذلك، فإن تطوير أنظمة التحقيق في جرائم الفساد يقتضي تبني نموذج حديث يقوم على الدمج بين التخصص والتقنية والمرونة الإجرائية، بما يعزز من كفاءة التحقيق، ويحقق في الوقت ذاته التوازن بين الفعالية القانونية وضمانات العدالة.[22]

المطلب الثالث: أوجه القصور في النظم القانونية الحالية (تحليل نقدي معمّق موسّع)

على الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته النظم القانونية في مجال مكافحة الفساد، فإن التحليل المقارن يكشف عن اختلالات بنيوية عميقة ما تزال تقوض فعالية هذه النظم وتحد من قدرتها على الاستجابة لطبيعة الفساد المعاصر، ويأتي في مقدمة هذه الاختلالات التشتت التشريعي، حيث تتوزع القواعد المنظمة لجرائم الفساد بين قوانين متعددة (جنائية، إدارية، مالية، رقابية)، دون إطار جامع ينسق بينها، الأمر الذي

[22] UNODC (2022), pp. 100–115.: OECD (2023), pp. 135–150.: World Bank (2024), pp. 170–185.

يؤدي إلى غموض في التطبيق، وتضارب في الاختصاصات، وإبطاء في انتقال الإجراءات من مرحلة الكشف إلى التحقيق، بما ينعكس سلبا على جودة المخرجات القضائية.

كما يتجلى القصور في ضعف التكامل المؤسسي بين الجهات المختصة، حيث تعمل الأجهزة الرقابية والتحقيقية في كثير من الأنظمة بشكل متواز لا متكامل، مع محدودية في تبادل المعلومات، وغياب منصات مشتركة للبيانات، وهو ما يؤدي إلى فقدان معطيات مهمة أو تأخر وصولها، ويضعف من قدرة الدولة على بناء صورة شاملة عن أنماط الفساد، ويضاف إلى ذلك غياب بروتوكولات واضحة للإحالة والتنسيق، مما ينتج ازدواجية في الجهود أو فراغات إجرائية يستفيد منها مرتكبو الفساد.

ومن أوجه القصور البارزة كذلك الفجوة التكنولوجية، إذ لا تزال بعض الدول تعتمد على أدوات تقليدية في جمع الأدلة وتحليلها، مقارنة بنماذج متقدمة مثل الولايات المتحدة التي توظّف التحليل المالي المتقدم، وتتبع التدفقات النقدية، والذكاء الاصطناعي لرصد الأنماط غير الطبيعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى ضعف القدرة على التعامل مع الجرائم المعقدة، خاصة تلك المرتبطة بالمعاملات الرقمية أو الشبكات العابرة للحدود.

كما يلاحظ قصور في أنظمة حماية المبلغين، سواء من حيث الإطار التشريعي أو التطبيق العملي، مما يحد من ثقة الأفراد في آليات الإبلاغ، ويؤدي إلى إحجامهم عن الكشف عن المخالفات، رغم كونهم مصدرا أساسيا للمعلومات في قضايا الفساد المستترة، ويرتبط بذلك غياب الحوافز القانونية الكافية، وضعف الضمانات المتعلقة بسرية الهوية والحماية من الانتقام الوظيفي أو الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، تبرز إشكالية دقيقة تتعلق بالتوازن بين الفعالية والضمانات، حيث تميل بعض الأنظمة إلى التشدد الإجرائي بدعوى حماية الحقوق، مما يؤدي إلى بطء التحقيق وتعقيد مساراته، في حين قد تتجه أنظمة أخرى إلى تبسيط الإجراءات على نحو يهدد الضمانات الأساسية، كحقوق الدفاع وقرينة البراءة، ويكشف هذا التباين عن الحاجة إلى إعادة صياغة القواعد الإجرائية بما يحقق توازنا دقيقا بين سرعة الإجراءات وجودتها، وبين حماية الحقوق والحريات.

ويضاف إلى ما سبق ضعف التنسيق الدولي في بعض الحالات، نتيجة اختلاف الأنظمة القانونية، وتعقيد إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، مما يعيق تتبع الجرائم العابرة للحدود واسترداد الأموال، كما أن نقص الكوادر المتخصصة في التحقيق المالي والرقمي يمثل عائقا إضافيا، يحد من قدرة الأجهزة على مواكبة التطورات التقنية.

وبناء على ذلك، يتضح أن أوجه القصور في النظم القانونية لا تقتصر على جانب واحد، بل تمتد لتشمل البنية التشريعية والمؤسسية والتقنية والبشرية، الأمر الذي يستدعي إصلاحا هيكليا شاملا يقوم على توحيد الإطار القانوني، وتعزيز التكامل المؤسسي، وتطوير البنية التكنولوجية، وتدعيم حماية المبلغين، بما يضمن بناء منظومة فعالة ومتكاملة قادرة على مواجهة الفساد في صوره الحديثة.[23]

المطلب الرابع: بناء نموذج قانوني متكامل لكشف الفساد والتحقيق

يقوم النموذج القانوني المقترح على فلسفة التكامل البنيوي والوظيفي، بحيث لا ينظر إلى كشف الفساد والتحقيق فيه باعتبارهما مرحلتين منفصلتين، بل كمسار قانوني واحد مترابط ومتدرج، تتكامل فيه الإجراءات والمعلومات والاختصاصات بصورة تضمن الفعالية والسرعة والدقة، وينطلق هذا النموذج من ضرورة تجاوز المعالجة التقليدية المجزأة، نحو بناء منظومة قانونية موحدة تحقق الانسجام بين الأدوات الوقائية والإجرائية، وتعزز من القدرة على الاستجابة الفورية لمؤشرات الفساد وتحويلها إلى أدلة قانونية قابلة للإثبات.

وفي هذا الإطار، يرتكز النموذج على إطار قانوني موحد يدمج القواعد المنظمة لعمليات الكشف والتحقيق ضمن بنية تشريعية متكاملة، بما يضمن وضوح الاختصاصات، وسلاسة انتقال المعلومات بين الجهات المعنية، وتقليل التعارض أو التكرار في الإجراءات، كما يستلزم ذلك إنشاء هيئات مستقلة تتمتع بصلاحيات قانونية واضحة ومحددة، قادرة على مباشرة مهامها بعيدا عن أي تأثيرات خارجية، مع إخضاعها في الوقت ذاته لرقابة قضائية تضمن المشروعية.

ويعزز هذا النموذج من خلال توظيف النظم الرقمية المتقدمة، التي تمكن من تحليل البيانات الضخمة ورصد الأنماط غير الطبيعية، بما يسهم في الكشف الاستباقي عن الفساد ودعم عمليات التحقيق بالأدلة التقنية الدقيقة، كما يشكل التعاون الدولي أحد أعمدة هذا النموذج، من خلال تفعيل آليات المساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات، وتتبع الأموال عبر الحدود، بما يتلاءم مع الطبيعة العابرة للحدود لجرائم الفساد، ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز حماية المبلغين عن الفساد، باعتبارهم مصدرا حيويا للمعلومات، وذلك عبر توفير ضمانات قانونية تكفل سرية هويتهم وحمايتهم من أي إجراءات انتقامية.

[23] OECD (2022), pp. 145–160. :UNODC (2022), pp. 110–125. :World Bank (2024), pp. 180–195.

ويستند هذا النموذج في بنائه إلى دمج أفضل الممارسات المستمدة من التجارب الدولية الرائدة، حيث يستلهم التكامل المؤسسي من تجربة هونغ كونغ، والصرامة والكفاءة الإجرائية من نموذج سنغافورة، وترسيخ الشفافية وإتاحة المعلومات من تجربة السويد، إلى جانب التطور التقني والتحقيق المالي المتقدم المستفاد من نموذج الولايات المتحدة ومن خلال هذا الدمج، يتبلور نموذج قانوني مرن ومتكامل، قادر على التكيف مع خصوصيات النظم الوطنية، وفي الوقت ذاته مواكب للمعايير الدولية، بما يعزز من فعالية مكافحة الفساد ويحقق التوازن بين متطلبات العدالة وكفاءة الإجراءات.[24]

المطلب الخامس: الرؤية المستقبلية لتطوير مكافحة الفساد

تظهر الاتجاهات العالمية المتسارعة أن مستقبل مكافحة الفساد يتجه نحو إعادة تشكيل عميقة لمنظومات الكشف والتحقيق على أساس رقمي متكامل، بحيث تتحول من نماذج تقليدية تعتمد على الاستجابة اللاحقة إلى نماذج استباقية تنبؤية قادرة على رصد المخاطر قبل تحققها وفي هذا السياق، يتوقع أن تؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة دورا محوريا في إعادة تعريف أدوات الكشف والتحقيق، من خلال القدرة على معالجة كميات هائلة من البيانات، واستخلاص الأنماط غير الطبيعية، والتنبؤ بسلوكيات الفساد المحتملة، وهو ما يحدث نقلة نوعية من الكشف بعد وقوع الفعل إلى المنع قبل تحققه.

ولا يقتصر التحول على البعد التقني فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز البنية المؤسسية العابرة للحدود، حيث ستزداد أهمية التعاون الدولي في ظل تعقد الجرائم المالية وتشابكها عبر الأنظمة المصرفية والرقمية العالمية ومن ثم، سيغدو تبادل المعلومات بشكل فوري، وتكامل قواعد البيانات، وتنسيق إجراءات التحقيق، عناصر أساسية في فعالية المنظومة المستقبلية، بما يتجاوز الأطر التقليدية للمساعدة القانونية إلى نماذج أكثر مرونة واندماجا.

وفي موازاة ذلك، يتجه النظام العالمي نحو توسيع نطاق الشفافية الرقمية، من خلال إتاحة البيانات الحكومية، وتطوير منصات مفتوحة تمكن المجتمع المدني ووسائل الإعلام من ممارسة رقابة فعالة، الأمر الذي يسهم في خلق بيئة رادعة للفساد، كما سيبرز دور المجتمع المدني بوصفه شريكا فاعلا في الكشف، لا مجرد متلق للنتائج، بما يعزز من ثقافة النزاهة والمساءلة المجتمعية.

[24] OECD (2022), pp. 160–175. :World Bank (2024), pp. 190–205. :UNODC (2022), pp. 120–135.

ومن ناحية أخرى، تفرض الجرائم الرقمية والمالية المستحدثة ضرورة تطوير الأطر القانونية لتواكب هذا التحول، من خلال سن تشريعات مرنة قادرة على التعامل مع الأدلة الرقمية، وتنظيم استخدام التقنيات الحديثة، وضمان التوازن بين الفعالية وحماية الحقوق والحريات، ويعد الاستثمار في رأس المال البشري عاملا حاسما في هذا التحول، إذ إن كفاءة الكوادر البشرية، وقدرتها على استيعاب الأدوات التقنية، تمثل الركيزة الأساسية لنجاح أي نموذج مستقبلي.

وفي ضوء ذلك، يمكن تحديد مرتكزات النموذج المستقبلي لمكافحة الفساد في إطار أربعة محاور مترابطة:

- الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للتحليل والتنبؤ والكشف الاستباقي.
- الشفافية الرقمية باعتبارها وسيلة لتعزيز الرقابة المجتمعية وإتاحة المعلومات.
- التعاون الدولي كآلية لمواجهة الطابع العابر للحدود للفساد.
- المرونة القانونية لضمان قدرة التشريعات على التكيف مع التطورات المتسارعة.

وبذلك، يتضح أن مستقبل مكافحة الفساد لن يقوم على أدوات منفردة، بل على منظومة ذكية متكاملة تجمع بين التقنية والقانون والمؤسسات، وتستند إلى رؤية استشرافية قادرة على التكيف مع تحولات البيئة العالمية، بما يضمن تحقيق الفعالية والاستدامة في مواجهة هذه الظاهرة المعقدة.[25]

الخاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة أن مكافحة الفساد لم تعد مسألة قانونية تقليدية تعالج عبر التجريم والعقاب فقط، بل أصبحت منظومة متكاملة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والمؤسسية والتقنية والدولية، وقد أظهرت التجارب الدولية المعاصرة أن فعالية هذه المنظومة تعتمد على قدرة الدول على تحقيق التكامل بين مراحل كشف الفساد والتحقيق فيه، ضمن إطار قانوني مرن ومتطور يستجيب لطبيعة هذه الجرائم المعقدة والمتغيرة.

[25] Basel Institute, *AML Index 2024*, pp. 50–65. :OECD (2023), pp. 150–165. :World Bank (2024), pp. 200–215.

كما كشفت الدراسة أن النماذج الدولية الناجحة لم تقم على عنصر واحد، بل على مجموعة من المرتكزات المتداخلة، في مقدمتها الشفافية، واستقلال الأجهزة الرقابية، والتخصص في التحقيق، واستخدام التكنولوجيا، وتعزيز التعاون الدولي وفي المقابل، فإن الأنظمة التي تعاني من ضعف في هذه العناصر تواجه تحديات حقيقية تحدّ من قدرتها على مكافحة الفساد بفعالية.

وانطلاقا من ذلك، توصلت الدراسة إلى أن بناء نموذج قانوني متكامل لمكافحة الفساد يتطلب الانتقال من المعالجة الجزئية إلى المقاربة الشمولية، التي تدمج بين الوقاية والكشف والتحقيق، وتحقق التوازن بين الفعالية القانونية وضمانات العدالة.

النتائج

1. الطبيعة المركبة لجرائم الفساد تجعل من الصعب مكافحتها بالوسائل التقليدية، مما يستدعي اعتماد آليات قانونية متخصصة ومتطورة.

2. وجود علاقة تكاملية وثيقة بين الكشف والتحقيق، حيث يمثل الكشف الفعّال الأساس الذي يبنى عليه تحقيق ناجح، وأي خلل في أحدهما يؤثر سلبًا على الآخر.

3. أهمية الشفافية وإتاحة المعلومات كوسيلة رئيسية في الكشف المبكر عن الفساد، خاصة في الأنظمة التي تعتمد على الرقابة المجتمعية.

4. الدور الحاسم لاستقلال الأجهزة الرقابية والتحقيقية في ضمان النزاهة والحياد، وتعزيز الثقة في نتائج التحقيقات.

5. التكنولوجيا الحديثة أصبحت عنصرا أساسيا في كشف الفساد والتحقيق فيه، خاصة في ظل تعقيد المعاملات المالية وتطور أساليب الجرائم.

6. التعاون الدولي يمثل ضرورة حتمية لمواجهة الجرائم العابرة للحدود، لا سيما في مجالات تبادل المعلومات واسترداد الأموال.

7. وجود قصور في بعض النظم القانونية يتمثل في التشتت التشريعي، وضعف التنسيق المؤسسي، ومحدودية حماية المبلغين.

8. نجاح التجارب الدولية يرتبط بالتكامل المؤسسي بين الأجهزة الرقابية والتحقيقية، وتوافر الإرادة السياسية الداعمة.

التوصيات

1. تطوير إطار قانوني موحد يدمج بين آليات كشف الفساد والتحقيق فيه، بما يضمن وضوح الإجراءات وسرعة انتقال المعلومات.

2. تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية والتحقيقية من خلال ضمانات قانونية واضحة، ومنحها الصلاحيات والموارد اللازمة.

3. توسيع نطاق الشفافية وإتاحة المعلومات عبر تبني تشريعات فعالة تضمن حق الوصول إلى المعلومات، وتعزز الرقابة المجتمعية.

4. تعزيز حماية المبلغين عن الفساد من خلال سن قوانين توفر الحماية الكاملة لهم، وتشجع على الإبلاغ.

5. الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وتوظيفها في كشف الفساد والتحقيق فيه.

6. تطوير قدرات الكوادر البشرية من خلال التدريب المستمر في مجالات التحقيق المالي والرقمي.

7. تعزيز التعاون الدولي عبر تفعيل الاتفاقيات الدولية، وتبسيط إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة.

8. تقليل التشتت التشريعي من خلال مراجعة القوانين القائمة وتوحيدها ضمن إطار متكامل.

الرؤية المستقبلية

في ضوء التطورات المتسارعة، يتجه مستقبل مكافحة الفساد نحو بناء منظومات قانونية ذكية تعتمد على التحول الرقمي الشامل، حيث ستلعب تقنيات الذكاء الاصطناعي دورا متزايدا في تحليل البيانات والكشف المبكر عن الأنماط غير المشروعة، كما يتوقع أن تتعزز آليات التعاون الدولي، بما يسمح بتبادل المعلومات بشكل فوري وأكثر كفاءة.

ومن ناحية أخرى، ستتجه الأنظمة القانونية إلى تبني نماذج أكثر مرونة، قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في طبيعة الفساد، خاصة في ظل انتشار الجرائم المالية الرقمية، كما سيزداد دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة، مما يعزز من الشفافية والمساءلة.

وفي هذا السياق، فإن التحدي الأساسي لا يكمن فقط في تطوير القوانين، بل في تفعيلها بشكل فعال، وبناء مؤسسات قوية قادرة على تطبيقها، وتحقيق التوازن بين الفعالية وحماية الحقوق، وهو ما يشكل الأساس الحقيقي لبناء نظام قانوني ناجح في مكافحة الفساد.

المراجع

المراجع العربية

1. أبو النصر، مدحت .الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة .ط1. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.
2. أبو زيد، عبد الكريم .الوقف والتنمية المستدامة: رؤية مؤسسية معاصرة .القاهرة: دار السلام، 2021.
3. أبو سليم، أحمد محمود .مكافحة الفساد: دراسة مقارنة .عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2009.
4. أحمد، خليل .تأثير التدقيق المبني على المخاطر على جودة التدقيق المستقل في دواوين الرقابة . القاهرة: دار مصر للنشر والتوزيع، 2025.
5. أحمد، محمد عبد الرحمن .حوكمة المؤسسات غير الربحية في التشريعات الحديثة .عمّان: دار المسيرة، 2020.
6. الزبيدي، حيدر حسين .الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسات الوقفية .بغداد: دار السنهوري، 2024.
7. السالمي، محمد بن حمد .الحوكمة والإدارة الرشيدة في الأوقاف الإسلامية .مسقط: دار الوراق، 2021.
8. الشافعي، أحمد عبد الله .حوكمة الوقف في التشريعات العربية المقارنة .القاهرة: دار النهضة العربية، 2022.

9. الطعاني، محمد .مكافحة الفساد: التشخيص والعلاج من الألف إلى الياء .عمّان: دار الكتاب الثقافي، 2024.
10. القاضي، رامي متولي .الحماية الجنائية للمتعاونين مع العدالة: حماية الشهود والمبلغين والمجني عليهم والمجرمون التائبون .الجيزة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2020.
11. الحميمات، مالك .الحماية الجزائية للشهود والمبلغين بجرائم الفساد في ضوء قانون النزاهة ومكافحة الفساد الأردني .عمّان: البديل للنشر والتوزيع، 2024.
12. الخولي، عبد الله محمود .الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام والوقف .القاهرة: دار الفكر القانوني، 2021.
13. زيدان، محمد زكي .الحماية الجنائية الإجرائية للشهود .المنصورة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2024.
14. سامي، أبو زويدة .دور الرقابة الإدارية في حماية مبدأ الشفافية وتطبيق القانون .الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2025.
15. صالح، تهاني .الحق في الحصول على المعلومات: الوسائل والقيود والعقبات وجرائم إساءة استعمال الحق وضمانات حمايته .القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2020.
16. صالح، تهاني .وسائل نشر وتداول المعلومات وجرائم إساءة استعمال الحق في الحصول على المعلومة وضمانات حمايته .القاهرة: دار مصر للنشر والتوزيع، 2024.
17. عبد العكيلي، صباح .إدارة المخاطر المالية: مدخل نظري وعملي .عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2023.
18. العبدلي، حسين محمود .إدارة المخاطر المالية في المؤسسات غير الربحية .بيروت: دار اليازوري، 2020.
19. عبد المحسن، توفيق .أخلاقيات الأعمال: دور الحوكمة في مواجهة الفساد .القاهرة: مكتبة مدبولي، 2019.
20. حماد، طارق عبد العال .حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف .الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

21. حسن، صلاح .البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال: معايير حوكمة المؤسسات المالية . القاهرة: دار الحديث، 2010.

22. بن عيسى، داود .الحوكمة وتطبيقها على التدقيق والرقابة الشرعية .بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2020.

23. توق، محيي الدين شعبان .الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014.

24. منصور، إبراهيم محمد .إدارة المؤسسات الخيرية والوقفية .القاهرة: دار الفكر، 2020.

25. يوسف، محمد خير رمضان .الوقف الإسلامي وتحديات العصر الحديث .دمشق: دار القلم، 2021.

26. بوراس، منير. "الحماية الجزائية للشهود والخبراء في التشريع الجزائري ".مجلة آفاق علمية 11، ع 4 (2019): 83–98.

27. الشاهين، محمد. "ضمانات حماية الشهود من الانتقام في القضايا الجنائية في القانون الجزائي الأردني ".مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث 3، ع 8.(2022)

28. الأحمد، بهاء أحمد سليم. "الشفافية الإدارية في تحقيق التنمية الإدارية ".المجلة العربية للإدارة المحلية والتنمية .(2014)

29. إبراهيم، عبد السلام، وفاضل عباس كريم. "حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة ".مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية 2، ع 10.(2008)

30. الدليل الوطني للحوكمة المؤسسية بالجهاز الإداري. الإصدار الأول، 2021.

31. دليل الحوكمة الرشيدة لجمعية العون المباشر. ديسمبر 2020.

32. الجدعان، سعد .اقتصاديات الثقافة لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في مكافحة الفساد . الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2023.

33. الجدعان، سعد. "الحوكمة كآلية قانونية استراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية مقارنة ".مجلة القانون والأعمال الدولية، ع 60.(2025)

34. الجدعان، سعد. "تعارض المصالح في الإطار القانوني: دراسة تحليلية مقارنة ".المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية 10، ع 2.(2025)

35. الجدعان، سعد. "الإطار القانوني للمشتريات العامة كآلية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ".مجلة القانون والأعمال الدولية .(2026)

36. الجدعان، سعد. "إقرار الذمة المالية كآلية قانونية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ".المجلة المغربية القانونية والاقتصادية .(2026)

المراجع الأجنبية

1. Basel Institute on Governance. *Basel AML Index 2024*. Basel: Basel Institute on Governance, 2024.
2. European Commission. *EU Anti-Corruption Report 2023*. Brussels: European Commission, 2023.
3. Financial Action Task Force (FATF). *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Proliferation (FATF Recommendations)*. Paris: FATF, 2024.
4. Group of States against Corruption (GRECO). *Fifth Evaluation Round: Preventing Corruption and Promoting Integrity in Central Governments*. Strasbourg: Council of Europe, 2025.
5. International Monetary Fund (IMF). *Review of the Governance and Corruption Framework*. Washington, DC: IMF, 2023.
6. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2026: Harnessing the Integrity Advantage*. Paris: OECD Publishing, 2026.
7. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Anti-Corruption Trends in Eastern Europe and Central Asia: Strategic Frameworks and Business Integrity*. Paris: OECD Publishing, 2025.
8. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Corporate Governance of State-Owned Enterprises: Anti-Corruption and Integrity Guidelines*. Paris: OECD Publishing, 2023.
9. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Fighting Bribery in International Business Transactions: Annual Report 2024*. Paris: OECD Publishing, 2024.
10. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Public Integrity Handbook*. Paris: OECD Publishing, 2022.
11. Transparency International. *Corruption Perceptions Index 2023*. Berlin: Transparency International, 2023.
12. Transparency International. *Global Corruption Barometer 2024*. Berlin: Transparency International, 2024.
13. United Nations. *The Sustainable Development Goals Report 2024*. New York: United Nations, 2024.

14. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *Global Report on Corruption*. Vienna: UNODC, 2022.
15. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *Results-Based Progress Report on Implementation of the UNODC Strategy 2021–2025*. Vienna: UNODC, 2022.
16. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *United Nations Convention against Corruption: Implementation Review Mechanism Report*. Vienna: UNODC, 2023.
17. World Bank. *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption*. Washington, DC: World Bank, 2024.
18. World Bank. *Worldwide Governance Indicators 2024*. Washington, DC: World Bank, 2024.
19. World Economic Forum. *The Global Risks Report 2025*. Geneva: World Economic Forum, 2025.
20. World Justice Project. *Rule of Law Index 2025*. Washington, DC: World Justice Project, 2025.